مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية
المجلد الثالث - العدد الثالث من ١١٥ الى ١٢٢

المحرم ١٤٠١
تشرين الثاني ١٩٨٠

التعاون الزراعي طريق موضوعي للتطور التقدمي للزراعة في سوريا

الدكتور منذر خدام
كلية الزراعة

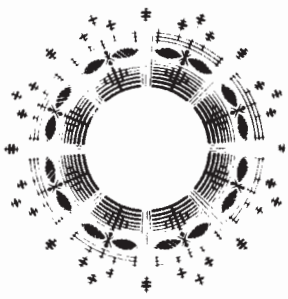

تعتبر سوريا احدى البلدان العربية التي اختارت طريق التطور اللارأسمالي . هذا الاختيار تم في مجرى النضال ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية . ومن المعروف ان الاشكال الاجتماعية لتنظيم الاقتصاد تحتل موقعا اساسيا في نهج طريق التطور اللارأسمالي . بل يمكن القول ان الاشكال الاجتماعية لتنظيم الاقتصاد هي المعيار الرئيسي لسير بلد ما في طريق التطور اللارأسمالي . في مجال القطاع الزراعي فان الاشكال الاجتماعية لتنظيم الانتاج هي مزارع الدولة ، المزارع التعاونية بمختلف اشكالها ومحطات الآلات والجرارات الزراعية . في اطار الشروط السائدة في سوريا فان التعاونيات الانتاجية الزراعية هي الشكل الاكثر ملاءمة لتنظيم الزراعة .

من الجدير القول ان من طبيعة طريق التطور اللارأسمالي هو انه طريق متزبزب هذه الواقعة تعود الى طبيعة القوى الاجتماعية والطبقية التي تقف خلف هذا النهج في التطور . تزبزب نهج التطور اللارأسمالي يجد تعبيرا عنه في وتائر وشمولية تنظيم الاقتصاد ضمن اشكال اجتماعية معينة والمحتوى الاجتماعي لهذه الاشكال التنظيمية . المراحل التطورية المختلفة التي مرت بها الحركة التعاونية الزراعية في سوريا وخاصة بعد عام ١٩٥٨ ليست سوى مظهر من مظاهر تزبزب طريق التطور اللارأسمالي . فلقد كانت تنشط الحركة التعاونية تارة وتارة تتباطأ بحسب درجة شبات سياسة طريق التطور اللارأسمالي .

خلال المرحلة الحالية من تطور سوريا فان الاقتصاد الوطني بشكل عام والقطاع الزراعي منه بشكل خاص يعاني جملة من المشاكل والمصاعب ،وهذا بدوره قد ينعكس على درجة شبات مواقع قطرنا في نضاله ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .لقد أثبتت مجريات الاحداث في منطقتنا العربية بشكل واضح انه لايمكن النضال وبنجاح ضد الامبريالية ومختطاتها على اساس التطور الرأسمالي في الاقتصاد. يمكن التأكيد على ان احد العوامل الاساسية التي تؤمن نجاح كفاحنا في سبيل الاستقلال الوطني والتقدم الاجتماعي والاشتراكية هو احداث تغييرات تقدمية في مختلف مجالات الاقتصاد ومن ضمنها القطاع الزراعي وان تجاهل هذه الحقيقة الموضوعية فاد وسيقود عمليا الى اضعاف مواقفنا النضالية وفي كثير من الحالات الى زيادة الهيمنة الامبريالية في منطقتنا العربية .

لايوجد خيار آخر غير طريق التطور التقدمي في الاقتصاد وفي اتجاه الاشتراكية اذ ما اردنا النجاح التام في نضالنا ضد الامبريالية والصهيونية والرجعية .

هذا التطور التقدمي في مجال الزراعة له طريق واحد فقط وهو نشر التعاون الانتاجي الزراعي .

ضمن شروط الثورة العلمية والتكنولوجية الحديثة فان مسألة الانتاج الزراعي المجدي اقتصاديا مرتبطة عضويا بايجاد الابعاد المناسبة للمزارع والحقول . العلم والتكنيك الحديث غيرت بشكل جزري ابعاد العملية الانتاجية وزادت مرات عديدة من انتاجية العمل وعلى هذا الاساس فان مشكلة الامن الغذائي وجدت حلا لها في كثير من البلدان .

في بلدان مايسمى بالعالم الثالث وبالرغم من وجود شروط طبيعية ومناخية ملائمة لتطور القطاع الزراعي فان مشكلة تأمين الغذاء للسكان لاتزال بلا حل . فعلى سبيل المثال قطرنا العربي السوري حيث توجد امكانيات كافية لتأمين الغذاء الاكثر من ٣٠ مليون انسان يقوم الان باستيراد المواد الغذائية . فمن اجل استيراد الخضار والفواكه تصرف سوريا سنويا اكثر من ٥٠ مليون ليرة سورية .

من المفيد ان نشير الى ان مشكلة تأمين الغذاء للسكان يمكن ان تحل فقط على اساس تطوير قوى الانتاج وبوجود علاقات انتاجية مناسبة . ضمن هذا الاتجاه فان ايجاد مزارع ذات ابعاد كبيرة تحتل موقعا هاما جدا . التجربة التاريخية تبين ان مسألة ايجاد الابعاد الكبيرة المناسبة للمزارع يمكن ان يتم بطريقتين :

الطريق الاول هو عبر تركيز الانتاج من خلال احلال المزارع الصغيرة واندماجها في غيرها في سياق صراع المنافسة الحاد والطويل هذا الطريق هو مايسمية التطور الرأسمالي وهو يرافق دائما بآثار اجتماعية خطيرة .

الطريق الثاني هو طريق تنظيم المزارع التعاونية الانتاجية لقد تم عبر سلوك هذا الطريق حل المسألة الزراعية وتنظيم مزارع كبيرة في اغلب البلدان الاشتراكية . ولا شك ان هذا الطريق يتمتع بشهرة كبيرة في الكثير من البلدان النامية المتحررة ذات التوجه الاشتراكي

في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . يمكن التأكيد على ان هذا الطريق التعاوني هو المناسب لظروف قطرنا من اجل حل المسألة الزراعية ومن ثم ايجاد المزارع الكبيرة ذات الابعاد المناسبة التي تسمح باستخدام منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية واستنادا الى هذا الاساس ايجاد الحل الملائم لمسألة الامن الغذائي لشعبنا العربي السوري .

تجدر الاشارة الى انه بالاضافة الى ما اشرنا اليه انفا من ضرورات عامة تحتم تنظيم نشر التعاون الزراعي فانه لابد من الاشارة الى الضرورات التالية التي تفعل ايضا في اتجاه تحويل الزراعة الى زراعة تعاونية اشتراكية .

١ - في اطار السعى العام للشعب العربي السوري لتدعيم وتعميق التغيرات الاقتصادية التقدمية فان اهتماما كبيرا يجب اعارته لحل المسألة الزراعية . في سوريا كما في الكثير من البلدان فان مستقبل الثورة يتحدد في الريف . هذه الحقيقة يجليها موقع الريف في مجمل التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلد . ولهذا فان مشاكل القرية وخاصة مايتعلق منها بالعلاقات الزراعية تحتل المرتبة الاولى من الاهمية التجربة التاريخية وكذلك التحليل العلمي للعلاقات الزراعية في الريف السوري تحدد وجود طريق واحد ممكن موضوعيا لحل المسألة الزراعية في صالح الجماهير الكادحة وكذلك في صالح التطور التقدمي للمجتمع ككل .

هذا الطريق هو الطريق التعاوني . التعاونيات الانتاجية الزراعية اشكال مناسبة لحل المسألة الزراعية .

٢ - ضمن شروط البلد المتخلف فان تطوير الزراعة يتوقف الى درجة كبيرة على ايجاد اشكال تنظيمية مناسبة للانتاج . في هذا الاتجاه يمكن القول ان التعاونيات الانتاجية الزراعية ذات اهمية خاصة . هذه التعاونيات تقاطع بشكل جيد مصالح المجتمع مع مصالح الاعضاء في التعاونيات وكذلك مع المصالح الفردية لكل عضو .

٣ - التعاونيات الانتاجية الزراعية هي الشكل المناسب لتطوير قوى الانتاج في الزراعة فهي تخلف امكانية الاستفادة العقلانية من الارض والحيوانات الاهلية ،والتكثيك الزراعي وكذلك من جهد الاعضاء .

٤ ـ وجود قطاع عام مسيطر في الصناعة والتجارة الخارجية والقطاع المصرفي .. الخ يتطلب موضوعيا ايجاد اشكال اجتماعية لتنظيم الزراعة وخاصة الاشكال التعاونية . زد على ذلك فان وجود القطاع العام يخلف امكانية قيادته بشكل مخطط . في الدول الاشتراكية وكذلك في بعض البلدان ذات التوجه الاشتراكي فان تطوير الاقتصاد على اساس التخطيط يعتبر حاجة موضوعية أملتها الظروف الجديدة في هذه البلدان . ظهور هذه الحقيقة الموضوعية في المجال الزراعي يتجلى في تنظيم الاشكال الاجتماعية للانتاج حيث تحتل التعاونيات موقعا أساسيا . في هذة الحالة فان التعاونيات الزراعية تمارس عملها على اساس التخطيط وبواسطة ذلك ترتبط بالخطة العامة الاقتصادية الاجتماعية لتطور المجتمع .

التعاونيات الانتاجية الزراعية تساعد على تطبيق سياسة الدولة في القطاع الزراعي .

٥ ـ في اطار الشروط الاجتماعية والاقتصادية السائدة في الريف السوري وكذلك خصوصية التركيب النفسي للفلاح ومع الاخذ بعين الاعتبار ارتباط الفلاح بالارض لقرون طويلة فان التعاونيات الانتاجية الزراعية هي التشكل المناسب لجزب الفلاحين الى الاشكال الاجتماعية التنظيمية للانتاج .

٦ ـ التعاونيات الزراعية كأشكال تنظيمية للجماهير الفلاحية الكادحة فأنه يمكن استخدامها بنجاح لزيادة فعالية دورهم السياسي وبواستطتها يمكن خلق قاعدة اجتماعية متينة للسلطة السياسية التقدمية في الريف . في هذا الاتجاه يمكن القول أن السلطة السياسية ذات التوجه الاشتراكي لايمكن الا ان تعمل على خلق كل الشروط لتنظيم الفلاحين الكادحين في تعاونيات زراعية النهج السياسي التقدمي لاي بلد يتطلب موضوعيا نشر التعاون الانتاجي الزراعي .

٧ ـ التعاونيات الانتاجية الزراعية هي شكل مناسب لحل الكثير من المشاكل الاجتماعية . فهي تخلق ظروف تساعد على رفع الشعور التضامني والتعاون بين الفلاحين وترفع من وعيهم الاجتماعي والسياسي .. الخ . التعاونيات الانتاجية الزراعية ستلعب

دورا هاما في التطور المتعدد الجوانب لشخصية الفلاح ولرفع مستوى حياتهم .

لقد وعت كل الفصائل السياسية التقدمية في القطر اهمية نشر التضامن الزراعي ولهذا فقد اكدت هذه القوى السياسية في برامجها ان لاخيار غير التعاون الزراعي لاعادة بناء الزراعة على اسس تقدمية فعلى سبيل المثال لاتخلوا مقررات موءتمر من موءتمرات حزب البعث العربي الاشتراكي من وجود قرارات تتعلق بالتعاون الزراعي . ففي الوثائق الصادرة عن الموءتمر القومي السادس يمكن قراءة مايلي :

المنطلق الاشتراكي في تحقيق الثورة الزراعية يهدف الى خلق علاقات انتاجية اشتراكية في الريف . ولهذا فان المزارع الجماعية هي اساس انتصار الاشتراكية في الريف : الوثيقة البرناميجية الصادرة عن الموءتمر القطري الاول للحزب تشير الى ان النظام التعاوني وبالرغم من الصعاب التي تحيط به فانه الطريق الصحيح المنسجم مع التوجه الاشتراكي للقطر : الموءتمر القطري الرابع بدوره يعالج في الكثير من قراراته مسألة تطور الزراعة باتجاه الانتاج الكبير المبنى على اساس المزارع التعاونية ومزارع الدولة . واعتبر مسألة التدرج في القضاء على المزارع الخاصة والرأسمالية مهمة من اعظم مهام الحزب والدولة . وهكذا استمر القطاع الزراعي يحظى باهتمام الموءتمرات اللاحقة لحزب البعث الا انه وبكل اسف يجب القول انه لم يجري تنفيذ كل قرارات موءتمرات الحزب والحكومة فيما يتعلق بالزراعة . بل وان ما تم تنفيذه منها كان في كثير من الحالات يفتقر الى الروح والكيفية المناسبة لما اريد من القرار عند اتخاذه .

من المفيد التأكيد على ان العوامل الموضوعية التي تحدد ضرورة اعادة بناء الزراعة على اسس تقدمية وذلك بنشر التعاون الانتاجي الزراعي يمكنها ان تفعل فعلها ليس باستيعابها الصحيح من قبل العامل الذاتي ولكن ايضا عندما تراعي متطلباتها بشكل دقيق وبجدية عالية . النتيجة العكسية لعدم مراعاة ذلك هو حدوث فوضى في تطور الحركة التعاونية بل تشجيع اتجاهات اخرى في تطور الزراعة . الخطر الاكبر الذي ينتج عن عدم نجاح الحركة التعاونية نتيجة لاخطاء وثغرات العامل الذاتي حسب رأي البروفسور كارك برينشي (خبيرتعاوني)

هو فقدان ثقة الفلاحين بالتعاون أجمالا . المنطلق الخاطىء في نشر التعاون الزراعي وكذلك عدم مراعاة الظروف الحسية عند اختيار اشكال التعاونيات يمكنه فقط ان يعقد عملية التعاون نفسها، وخاصة من ناحية اقتناع الفلاحين بالدخول في التعاونيات .

تحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي للريف السوري وخاصة مايتعلق بالعلاقات الزراعية والمتغيرات التي طرأت عليها نتيجة للاصلاح الزراعي يكشف عن الاتجاهات الاساسية في تطور الزراعة وكذلك العوامل الموءثرة والداعمة لاتجاه اوآخر . يجب القول ان التقييم العام للانجازات التي حدثت في الزراعة السورية بعد عام ٩٦٣ وحتى الآن هو ايجابي . هذه الانجازات تمثل خطوة الى الامام في اتجاه التطور التقدمي للزراعة في قطرنا . لكن يجب ان نشير الى ان هذه الانجازات الزراعية من حيث محتواها الاجتماعي ليست انجازات اشتراكية وانما هي اجراءات ديمقراطية عامة . فهي شجعت تطور العلاقات البضاعية ـ النقدية وخلقت شروط لظهور وتطور الاشكال الرأسمالية لاستثمار الارض . وعلى ذلك فان التعاونيات الزراعية التي تم انشاوءها كانت من طراز التعاونيات الزراعية الرأسمالية .

ولهذا فان تنظيم الزراعة في مزارع تعاونية من الطراز الاشتراكي كطريق موضوعي للتطور التقدمي للزراعة يتطلب مرحلة جديدة اكثر عمقا وشمولا من التحولات والانجازات الزراعية بحيث تخلق هذه الانجازات اساسا وظروفا لاعادة بناء الزراعة على اسس تقدمية اشتراكية . هذه التحولات والانجازات يجب بالضرورة ان تساعد على تنشيط العوامل التي لها تأثيرات ايجابية على نشر التعاون الزراعي وان تقضي او على الاقل ان تحد من تأثير العوامل التي تساعد على نمو الرأسمالية في الريف . هنا يمكن ان نشير الى ضرورة اتخاذ الاجراءات التالية :

١ ـ لابد من اجراء مرحلة جديدة من الاصلاح الزراعي يتم بموجبها توزيع اكثر عدالة للارض بحيث يتم تقريب حجم المزارع من بعضها في كل منطقة وبحسب الظروف الطبيعية والاقتصادية الموجودة وقدرة الفلاحين على العمل في الارض . من الضروري تطبيق شعار الارض لمن يعمل بها .

وهذا يعني ضرورة القضاء على الملكية الخاصة للارض لاولائك

الذين لايعملون في الزراعة .

٢ - لاشك ان الرأسمالية لايمكنها ان تطور في الريف الا اذا استغلت جهد الاخرين ولهذا فمن الضروري اصدار تشريع جديد يحرم استخدام العمل المأجور في الزراعة الخاصة .

اليد العاملة الزراعية يمكن الاستفادة منها في انشاء المزارع الحكومية او يمكن ان تنضم الى التعاونيات .

٣ - أحد اهم العوامل التي تساعد على نمو الرأسمالية في الريف هو تركيز الجرارات والالات الزراعية في حيازة اشخاص معينين والذين هم في الغالب من الاوساط الفلاحية الفنية (البرجوازية الريفية) .

هذه الحالة من جهة تسرع من عملية نمو تطور العلاقات الرأسمالية في الريف ومن جهة اخرى تزيد من استغلال الجماهير الفلاحية الكادحة . وعلى ذلك فإن الملكية الخاصة لهذه الوسائل الانتاجية الاساسية لاتسمح باستخدامها العقلاني والاقتصادي لهذا فانه من الضروري القضاء على الملكية الخاصة لكل الجرارات والالات الزراعية وتجميعها في محطات حكومية

لاشك ان تنفيذ مرحلة جديدة من الاصلاح الزراعي وخاصة القيام بالاجراءات التي اشرنا اليها سابقا ستؤدي حتما الى الحد من نمو انتشار العلاقات الرأسمالية في الريف وسوف تساعد على نشر التعاون الانتاجي الزراعي .

في الحقيقة لابد من القيام بجملة من الاجراءات الاخرى التي لها من تأثير مباشر على نشر التعاون الزراعي . فعلى سبيل المثال يجب حل مسألة التسويق الزراعي تعاونيا او حكوميا . لابد من اعادة توزيع المحاصيل جغرافيا بحيث يزرع كل محصول فقط في المناطق التي تتوفر شروط طبيعية واقتصادية لذلك . يجب ايضا الاستخدام العقلاني لمصادر المياه .... الخ .

من الاهمية بمكان بالنسبة لنشر التعاون الزراعي تحسين لظروف الحياتية في الريف وتأمين مايتطلبه من مختلف الخدمات وخاصة مايتعلق منها بتأمين الماء والكهرباء والمواصلات ... الخ.

فالكهرباء يشكل بشكل خاص تمثل رابطة اساسية للريف بمنجزات الحضارة .. ان دخول منجزات العلم والتكنولوجيا الى حياة